المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-06-2007 العـــدد : 14244
الصفحـات : 67 المسلسل : 473

البحث العلمي غياب التمويل وضعف التحصيل

تدخل الملك.. يقربنا للرقم العالمي في ١٤٤١هـ

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-06-2007 العـــدد : 14244
الصفحـات : 67 المسلسل : 473

توطئة:

• أبهجني كثيراً أن تتجه دائماً افتتاحية (الرياض) إلى مواضيع تقع في تماس مباشر مع حياة الناس واليهم اليومي وتذهب إلى أبعد من ذلك لتقدم موضوعاً بالغ الأهمية في مكانه الطبيعي مباشر أمام المسؤول والمتلقي على حد سواء، مثل موضوع - البحث العلمي المشروع المعطل - الجمعة ١٤٢٨/٥/١٥هـ ومتابعته في الجمعة التالية ليستكمل بعنوان مشروع العمر الطويل، وارجو أن تتجاوز حصة هذه المواضيع ما يشبه الوقف الاسبوعي في استراحة ما بين الشوطين في سجل الأحداث السياسية المتسارعة يومياً، طبيعة الافتتاحية لا تتيح التناول الموسع لهكذا مواضيع لأنها تكتفي بقرع الجرس وبقوة أحياناً وهو ما حدث في الكتابتين وما تركته من أصداء في الأوساط العلمية وبين الشرائح القرائية المهتمة وهم نسبة جيدة قياساً على العدد الكبير الذي علق على الموضعين في موقع (الرياض) الالكتروني،

الجميع يعرف أن البحث العلمي هو الوسيلة التي تستخدم لتوليد المعرفة والغاية التي تنقلنا من مرحلة التعليم إلى التطبيق ومن المعرفة المكتشفة إلى المعرفة المضافة ويرتبط مفهومه بالتطوير المستمر لأي تنمية شاملة ومستدامة ويقدم البحث العلمي الحلول الناجحة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصناعية ويساهم بشكل كبير في تطوير ورقي المجتمعات.

مشكلة البحث العلمي لدينا ليست فقط في تدني وتباين الاهتمام به، ثمة مشكلة أخرى تتعلق بأزمة التنافر بين أرقام الإحصائيات في البحث العلمي محلياً وعربياً لا يتمكن المتابع معها من قياس معدلات النمو.

وقد «تورطت» في شهر مايو ٢٠٠٤ أثناء دراسة الماجستير بتقديم موضوع بحثي اخترت له عنواناً صحفياً «البحث العلمي في العالم العربي - السعودية نموذجاً -» وواجهتني ثلاثة مستويات من الاحصائيات رسمية وغير رسمية والتقرير السنوي لهيئة الأمم المتحدة وجميعها متباينة.

عربياً اعتمدت «الإنترنت» ومحلياً لجأت إلى الصديق المهموم جداً بهذا الشأن أ. د. علي الغامدي عميد البحث العلمي في جامعة الملك سعود وهو المتوافر دائماً على إيجابية العمل والتعامل وأثناء البحث وجمع المصادر وصلت إلى مفاجآت ومفاجعات!! منها تقارير هيئة الأمم المتحدة تقدم سنوياً مؤشرات خطيرة لتدني مستوى البحث العلمي والانفاق عليه في كل دول العالم العربي بلا استثناء «في دول الخليج العربي المعدل أعلى بقليل من المتوسط العام لبقية الدول العربية».

في مجمل جامعتنا نسبة الذين يذهبون للتخصصات العلمية لا تتعدى ٢٠٪ مقابل ٨٠٪ يتجهون للتخصصات النظرية.

دعم الحكومات للبحث العلمي من الدخل القومي لا يتجاوز ٠,٢٥٪ بينما المعدل العالمي ١,٦٪ ويصل في بعض

المصـــــدر : الرياض

التـــاريخ : 24-06-2007 العـــدد : 14244

الصفحـات : 67 المسلسل : 473

الدول إلى ٣,٨٪ كاليابان.

وقد تدخل خادم الحرمين - حفظه الله - حينما كان ولياً للعهد وأمر بدعم فوري للبحث العلمي الدول ووجه بوضع برنامج زمني لزيادة موارد البحث والتطوير من مختلف المصادر ليصل تدريجياً بحلول عام ١٤٤١هـ إلى الرقم المستهدف عالمياً ٢٪ من الناتج المحلي وفق الخطة المستقبلية المتدرجة التي تتضمن البحث عن محفزات للقطاع الخاص للاستثمار في أنشطة العلوم والابتكار وكذلك تشجيع مراكز البحث على زيادة مصادر التمويل الذاتي عبر المؤسسات والأفراد.

الخطة لم تخل من إيجابيات الأحلام المثالية، من نوعية «العمل على إيجاد شركات رأس المال المخاطر لتمويل المشروعات التطويرية ذات المخاطر العالية في المجالات الواعدة وان تخصص المؤسسات العامة والخاصة في ميزانياتها نسبة لأغراض البحث والتطوير.. إلخ الاعتيادية في اللغة الإنشائية لبعض الخطط!!.

في الدول العربية ومن ضمنها بلادنا بكل تأكيد تتحمل الحكومات أكثر من ٧٥٪ والباقي يتحمله القطاع الخاص، في الدول المتقدمة العكس تماماً، وقد تحصل عدد من الباحثين على بيانات تشير إلى نسبة الباحثين في الدول العربية تشكل «٣,١١ باحث لكل ١٠ آلاف باحث من القوى العاملة» وعربياً يصرف على الطالب في البحث العلمي ١٠ دولارات مقابل ١٩٠ دولاراً في اليابان، في بلادنا وفق دراسة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة الباحثين لعدد السكان «١٣ باحثاً لكل ١٠٠ ألف من اجمالي عدد السكان»، في اليابان ١١٠ مقابل ١٠٠٠٠ وفي أمريكا ٧٢ ، وفي الدول الاسكندنافية حوالي ٦٨.

أبرز معوقات البحث العلمي

لا شك أن كل هذا القصور والتقصير لا يحمل المسؤولية لجهة دون أخرى «ربما بحكم التخصص ومباشرة المسؤولية تتحمل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية القدر الأكبر من هذا التقصير»، وهو بكل تأكيد مسؤولية جماعية، مؤسسات وأفراد حتى الصحف التي تكتفي بنشر مثل هذه الطروحات في العابر اليومي تطالها مسؤولية المشاركة الاكثر ايجابية.

لنأخذ هذا المثال: لدول اختصرت الزمن في ريادات كثيرة لتكافؤ المشاركة الفاعلة (انطلاقة التعليم الالكتروني في كوريا الجنوبية بدأ بالتعاون بين جمعية شبابية للهواة الكوريين مع زملائهم في جامعة امريكية تولت الترويج لدعمهم ورعايتهم اعلامياً صحيفة كورية وفي فترة وجيزة راجت الفكرة وانتشرت (لازالت تلتبس في ذهني موجة الرعاية الإعلامية في صحفنا المحلية ولم ألحظ أثراً لهذه الرعاية سوى اسم الصحيفة وشعارها في دعاية الرعاة ولكثرتهم لم نعد نميز الرعية والرعاة!!

واعتقد ان ابرز هذه العوائق يمكن ايجازها في التالي:

غياب صناعة الاستثمار في مراكز البحث العلمي للتنسيق والاستفادة المتبادلة لتوفير كلفة الاجهزة والمعامل المتخصصة، أكثر البحوث في جامعاتنا تتم لاغراض الترقية العلمية فقط وبالتالي فهي تختار الاسهل والسبب ذاته لاتجاه طلاب الماجستير والدكتوراه لمواضيع سائدة وعادية تضمن لهم وفرة الادب النظري والدراسات السابقة حتى في العناوين البراقة مثل (الرضا الوظيفي، القيادة الفاعلة، الجودة الشاملة، والمهارات والاتجاهات.. الخ) مستحدثات جامعات المراسلة والطروحات العلمية المعلبة وغير الصالحة للاستخدام الذهني والمعرفي!! ، الدول المنتجة للبترول لم تستفد من هذه الثروة الهائلة لدعم البحث العلمي وتطبيقاته ولم تقايض المنتج المدي بالمنتج الفكري وتشابك علاقاتها العالمية مع الدول المتقدمة وموقعها الاستراتيجي، غياب الحاجات الضرورية عن اجندة الباحثين العرب كشح المياه وايجاد البدائل الضرورية (ازمة التنقل المروري والارباك الموسمي في الحج والعمرة لو كانت في اليابان لانتهت بقطارين كهربائيين سريعين ينطلق الاول من صالة الركاب في مطار الملك عبدالعزيز بجدة الى ساحة الحرم المكي نهاباً وايابا والثاني مثله من مسجد الميقات في الهدا بالطائف!!) فضلاً عن استثمار الطاقة الشمسية التي توشك ان لا تغيب والرياح التي لا تهدأ لا اعرف ماذا فعلت الشمس والرياح

كلمة الرياض

البحث العلمي.. المشروع المعطّل!!

يوسف الكويليت

■ من غير الضروري أن يكون لباحث في الكيمياء حين يبتكر منجزاً علمياً خارقاً أن يكون مديراً لمصنع أدوية، أو «بتروكيماويات»، ويندرج هذا الأمر على مهندس عبقري لا يصلح أن يكون مدير مشاريع بناء، والتسلسلة تطول، لأن الإدارة لها عباقرتها وشخصياتها الفذة، مناسبة هذه المقدمة ما جرى لنقد مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية من قبل أعضاء في مجلس الشورى، وكيف أنها تتسع نظاماً بيروقراطياً معقداً، وأنها من خلال ثلاثين عاماً لم تز إنجازاً يتفق وميزانيتها والاعتمادات الأخيرة التي أطلقت بدعا في الصرف على البحوث العلمية، واحتضان الكفاءات النادرة أو المتعاون معها، والمسير الأكثر أنها بيئة طاردة للاختصاصيين. وهذا يجعلنا نفترض أن المؤهلين علمياً قد لا يكونون مؤهلين إدارياً، وبالتالي كيف أن مصادر عديدة في محيطنا الجغرافي قبل البحوث في الطاقة الشمسية والنخيل، والصحاري، والبحار، والمعادن والنفط وغيرها تعامل بطرق كلاسيكية رغم وفرة العطاء من الدولة، وإطلاق حرية البحوث في كل المجالات، وتشجيع الكفاءات الداخلية والخارجية..

مؤسسة الراجحي، وكبادرة منها، دفعت خمسة ملايين ريال لمركز أبحاث البستنة التخصصي لأجل غايات طبية سيكون عائدها جيداً، وربما لو فتحت الأبواب، وبجدية ومن غير مركزية معقدة، لجاءت إسهامات أخرى من رجال أعمال ومؤسسات وشركات، وقد حدث أن كانت (ثمانين) أسبا أن استعانت بخبرات علمية في جامعاتها ومراكز أبحاثها ومعاهدها من خلال من تفاعلوا في أوروبا وأمريكا وغيرهما، وشهنا كيف حدث السبق على طلب واحتواء علماء الاتحاد السوفييتي في مختلف أقطار العالم التي تسعى لإضافة نشاطات جديدة من خلال خبرات تلك العناصر بعد تفكك تلك المنظومة السياسية والمؤثرة..

السبق على الكفاءات النادرة أصبح جزءاً من أهداف

نايف عبدالرحمن العتيبي *

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 24-06-2007 العـــدد : 14244
الصفحـات : 67 المسلسل : 473

بالمشروع العتيد للقرية الشمسية في العيينة؟!! ، السلبية التامة للقطاع الخاص ليس في الدعم والتمويل بل حتى في تهميش مراكز البحث العلمي والتطوير وغياب مفهوم الشراكة المتكافئة واستعجال الربح القليل من خلال لجوئهم للمراكز والمكاتب الاستشارية العالمية التي تسقط بعضها في قياس اختبارات التربة لدينا!! ، هاجس النمط الوظيفي الذي يعامل المشتغلين في البحث والتطوير كموظف عادي ما يفوت على الكثيرين تطوير قدراتهم وصقل تجاربهم بالدورات المتقدمة عالمياً وحضور المؤتمرات الدولية، التحرر من الانظمة والاجراءات والنسق البيروقراطي لأن الابداع يحتاج منظومة وطنية متقدمة للعلوم والتقنية،غياب الجمعيات الخيرية والاوقاف والهبات والصدقات والزكوات عن دعم البحث العلمي للأمراض المستعصية مثلاً فهو لا يتعارض مع اهدافها النبيلة.

وغير ذلك الكثير الذي لا يغيب عن المتابع العادي فضلاً عن ما لدى المختصين.

تايوتا.. ونخلة إسرائيل وبعيرها!!

شركة تايوتا خصصت عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠م (٣ مليارات دولار قيمة للبحث العلمي بينما في نفس العام جميع الدول العربية لم تنفق اكثر من ٧٠٠ مليون دولار للغرض نفسه)، (اترك للقارئ وضع علامات التعجب بحجم دهشته)! والشركة تنفق ٢٥٪ من ارباحها السنوية على تطوير البحث العلمي وذلك دون شك يعود عليها بأرباح طائلة في التقدم المذهل لمنتجاتها (ارجو من القارئ الكريم ان لا يجهد نفسه لترتيب اسماء اكبر الشركات لدينا لأن لم ينجح أحد - في مادة تأصيل الوطنية بالبحث العلمي - ومعلوم ان مادة التربية الوطنية لا ينجح فيها أحد ولا يرسب فيها أحد ولا يعلم عنها أحد لا يزال بيننا من يراها بدعة ومن يراها خدعة ليست لأحد!!.

أما نخلة إسرائيل وبعيرها فهي تقيم عليها وفي جانبين فقط من التقنية الحيوية (١٨ صناعة) بحسب الدكتور عبدالله الرشيد نائب رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الذي اضاف ان الدولة العبرية قامت بدراسات ناجحة على النخلة لتستمر في انتاج التمر اكثر من اربعة اشهر وبكمية تتجاوز ثلاثة اضعاف افضل نخلة لدينا يشرف عليها مثقف موسوعي علماً وخبرة ورؤية مثل الصديق العزيز ابراهيم البازعي الذي نقلت له هذه المعلومة قبل ثلاث سنوات وهو يطلعني في مزرعته العامرة على توطين (البرحي في تبوك) وتميزه عنه في القصيم.

انتم وانا نتفق ان إسرائيل ليست موطناً للجمل والنخلة التي ينتشر انتاجها في أمريكا محققة كل هذا التقدم وذلك بفضل تطوير البحث واستمراريته.

* باحث ومستشار إعلامي